

وعمل الآخرين • فالإرادة التي تتمثل في العناد مؤنثة ، والإرادة التي تتمثل في العزيمة مذكرة ، وهذا هو شأن الارادتين في غالب الأحوال •
« وليس للمرأة أن تريد غير هذا النوع من الارادة ، لأسباب عميقة في أصول التركيب والتكوين •• وموقف الجنسين من الاستجابة لمطالب النوع يهدينا إلى حكمة هذا الفارق من طريق قريب • فالذكور من جميع الحيوانات قد أعطيت القدرة - بتركيبها الجسدى - على إكراه الاناث لاستجابة مطالب النوع ، طائعات أو مقسورات ، ولا يتأتى ذلك للاناث على حال من الحالات الجسدية ، فغاية ما عندهن من وسيلة أن يهجن الرغبة في الذكور ، وأن يجعلنهم يريدون ، ولا يستطيعون الامتناع عن الارادة » •

« فهذا الفارق ملحوظ في أعماق التركيب الجسدى من كلا الجنسين ، منذ نشأ الفارق بين ذكر وأنثى في عالم الحيوان ، وحكمته ظاهرة كل الظهور لأنها هي الحكمة التي توافق بقاء النوع ، وارتقاء الأفراد جيلا بعد جيل • فالإغواء كاف للأنثى ولا حاجة بها إلى الارادة القاسرة • بل من العبث تزويدها بالارادة التي تغلب بها الذكر عنوة ، لأنها متى حملت كانت هذه الارادة مضیعة طوال مدة الحمل بغير جدوى • على حين أن الذكور قادرون إذا أدوا مطلب النوع مرة ، أن يؤدوه مرات بلا عائق من التركيب والتكوين ، وليس هذا في حالة الأنثى بميسور على وجه من الوجوه » •

« وإكراه الأنثى على تلبية إرادة الذكر يفيد النوع ، ولا يؤذى النسل الذى ينشأ من ذكر قادر على الإكراه وأنثى مزودة بفتنة الإغواء • فهنا تتم للزوجين أحسن الصفات الصالحة لانجاب النسل ، من قوة الأبوة وجمال الأمومة ، ويتم للنوع مقصد الطبيعة ، من غلبة الأقوياء الأصحاء انقادرين على ضمان نسلهم في ميدان التناقص والبقاء • وعلى نقيض ذلك لو أعطيت الأنثى القدرة على الارادة والإكراه ، لكان من جراء ذلك أن يضمحل النوع ويضار النسل ، لأنه قد ينشأ في هذه الحالة من أضعف الذكور الذين ينهزمون للاناث ، وكيفما نظرنا إلى مصلحة النوع ، وجدنا من الخير له أبدا أن يتكفل الذكور بالارادة والقوة ، وأن تتكفل الاناث بالإغواء والتلبية ،